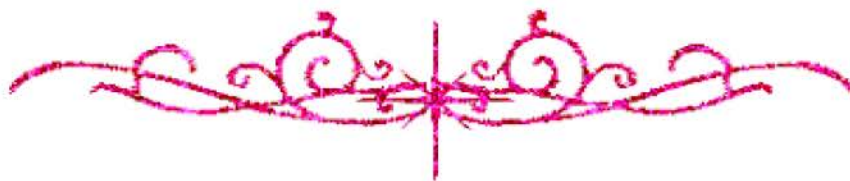


بسم الله الرحمن الرحيم





شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

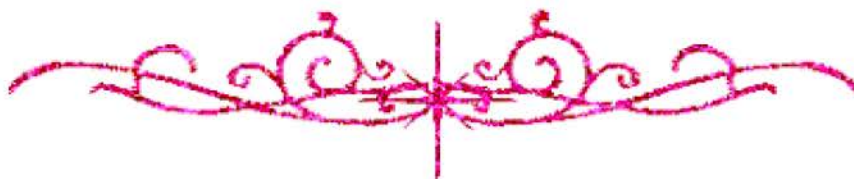
قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



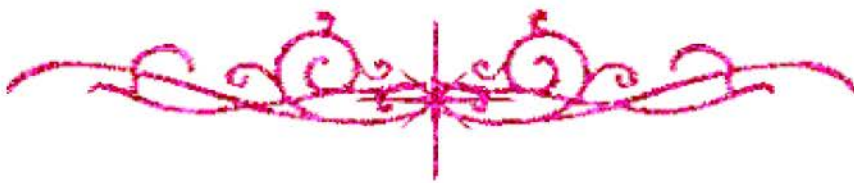
يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



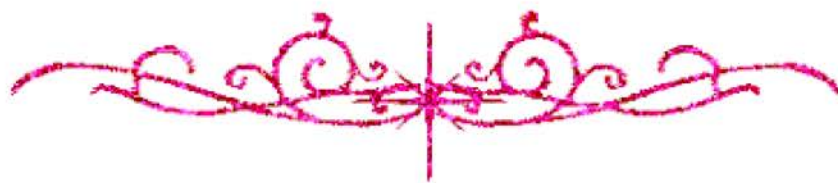


بعض الوثائق الأصلية تالفة





بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل



B1A.11

جامعة القاهرة
معهد البحوث و الدراسات الأفريقية
قسم الجغرافيا

الصناعة التحويلية في جمهورية جنوب أفريقيا

دراسة في الجغرافيا الاقتصادية

Manufacturing Industries in Republic of South Africa
A study in Economic Geography

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية

إعداد

جمال محمد عطية مصطفى

إشراف

أ.د/ السعيد إبراهيم البدوي

أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ - جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠٠٧

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

قسم الجغرافية

الإجازة

أجازت لجنة المناقشة رسالة " الصناعة التحويلية في جمهورية جنوب أفريقية"
(دراسة في الجغرافية الاقتصادية)

والمقدمة من الطالب / جمال محمد عطيه مصطفى .

للحصول علي درجة الماجستير في الجغرافية البشرية بتقدير ممتاز ، وذلك بعد
مناقشتها مناقشة علنية بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٧ .

وقد التزم الطالب بإدخال التعديلات التي أشارت إليها لجنة المناقشة والحكم علي
الرسالة ، والتي تكونت من :

الاستاذ الدكتور /محمد عبد الغني سعودي - استاذ الجغرافية الاقتصادية بمعهد
الدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة .

الاستاذ الدكتور/ السعيد إبراهيم البدوي - استاذ الجغرافية الاقتصادية - معهد الدراسات
الأفريقية - جامعة القاهرة .

الاستاذ الدكتور/ محمد ذكي السديمي - استاذ الجغرافية الاقتصادية - كلية الآداب -
جامعة طنطا .

المشرف

الاستاذ الدكتور

السعيد إبراهيم البدوي

بسم الله الرحمن الرحيم

..وفوق كل ذي علم عليم

صدق الله العظيم

سورة يوسف : الآية ٧٦

الشكر والعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي أستاذي الأستاذ الدكتور السعيد إبراهيم البدوي الذي تعهدني بالرعاية والتبني خلال فترة إعداد الدراسة فكانت لأرائه الصائبة وأفكاره السديدة عظيم الأثر وتجسدت في سيادته كل معاني الأستاذية من قيم رفيعة وعطاء بلا حدود تعلمت منه الأخلاق قبل العلم والتفكير قبل التطبيق والصبر علي اختمار الأفكار قبل أن تخرج للنور وكان دائما ينصحني بأن الدقة أول طريق العلم وأن رأي = رأي = رأي أنضج وتعلمت منه حرية الحوار والنقاش ولم يحجر يوما علي رأي أو يلغي فكرة صحيحة ويقول بظل الإنسان جاهلا حتى يسأل ويقول من قال أنني عالم فقد جهل فهو نعم الأب الحنون والمربي الفاضل والعالم الجليل والباحث المدقق والمفكر الواعي نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يبارك له في عمره وأن يمتعته بالصحة والعافية وأن يزيد تلاميذه ومريديه هذا قليل من كثير في حق هذا الرجل الكريم ولكنها كلمات من القلب من تلميذ عاشق لأستاذه.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلي سيادة الأستاذ الدكتور سلطان فولي حسن رئيس قسم الجغرافيا الذي استفدت منه الكثير فكانت لتوجيهاته السديدة وإرشاداته الثيرة عظيم الأثر.

والشكر كل الشكر إلي سيادة الأستاذ الدكتور محمد عبد الغني سعودي الذي تتلمذت علي يديه قبل أن ألتحق بالمعهد من خلال كتابه الموسوعة (أفريقية دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم) والذي نفخر بمجرد رؤيته يسير في المعهد ولازلت أنهل من علمه الفياض أشكر سيادته علي تعب ومشقة قراءة الرسالة وتفضله بالموافقة علي مناقشة الطالب .

والشكر واجب إلي سيادة الأستاذ الدكتور محمد ذكي السديمي أستاذ الجغرافية الاقتصادية جامعة طنطا الذي أحببناه قبل أن نراه نشكر سيادته علي تحمله تعب قراءة الرسالة وتكبد مشقة السفر من طنطا إلي القاهرة وتفضل سيادته بالموافقة علي مناقشة الطالب .

والشكر كل الشكر إلي كل من ساهم وساند وساعد في إخراج هذا العمل إلي النور من إخواني المعيديين في القسم وفي المعهد وأعضاء هيئة التدريس في القسم وفي المعهد والشكر إلي أمناء مكتبات المعهد والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة والجمعية الجغرافية المصرية علي ما قدموه للطلاب من تسهيلات الحصول علي المادة العلمية وشكر خاص إلي قسم المبيعات في هيئة إحصاء جنوب أفريقية علي إرساله التعداد الصناعي كاملا والشكر واجب إلي الأستاذ تامر مبروك الذي تكبد تعب ومشقة رسم الخرائط .

جامعة القاهرة
معهد البحوث و الدراسات الأفريقية
قسم الجغرافيا

ملخص باللغة العربية

الاسم/ جمال محمد عطية مصطفى
تاريخ وجهة الميلاد: ١٩٧٨/١٠/٦ محافظة بني سويف – جمهورية مصر العربية
الدرجة : ماجستير
التخصص : جغرافية
عنوان الرسالة : الصناعة التحويلية في جمهورية جنوب أفريقية
(دراسة في الجغرافية الاقتصادية)

إشراف

أ.د/ السعيد إبراهيم البدوي
أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ – جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠٠٧

تعالج هذه الدراسة موضوعا في الجغرافيا الاقتصادية أو بالأحرى موضوعا في جغرافية الصناعة. وأسباب اختيار هذا الموضوع هي :

- ١- تعد جنوب أفريقية أكبر دولة صناعية في القارة، وأن الصناعة تمثل القطاع الاقتصادي الرئيسي والمولد الأساسي للنمو في الدولة.
- ٢- قلة الدراسات التي تعرضت لجغرافية الصناعة في القارة باستثناء دراسة حسام جاد الرب عن الصناعة في نيجيريا ودراسة سميرة فؤاد عن الإنتاج الصناعي في شرق أفريقيا.
- ٣- توفر بعض البيانات والإحصاءات المتعلقة بالموضوع عن غيرها من الدول الأفريقية، خاصة التعداد الصناعي لجمهورية جنوب أفريقية عام ١٩٩٦، فقد تمكن الطالب من الحصول على هذا التعداد كاملاً.
- ٤- الرغبة في دراسة مستقبل التنمية الصناعية في جمهورية جنوب أفريقية وتجربة جنوب أفريقية في هذا المجال من أجل الاستفادة منها في تنمية القطاع الصناعي لمصر.

خطة الدراسة:

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة :-
أما المقدمة فتتناول مشكلة البحث وأسباب اختيار الموضوع وأهدافه والدراسات التي سبق أن تناولته من زاوية أو أخرى والمناهج والأساليب المستخدمة في الدراسة ومصادر الدراسة ومراحل إعدادها والصعوبات التي واجهت الطالب وهيكل أو خطة الدراسة.
أما التمهيد فهو يتناول تعريف جغرافي عام بالمنطقة محل الدراسة .
وأما الفصل الأول فهو يعالج تطور الصناعة التحويلية ومراحلها في جنوب أفريقية وأهم العوامل والأحداث المؤثرة فيها، راصداً من خلال ذلك التغيرات المكانية والقطاعية خلال مراحل تطور الصناعة التحويلية الثلاث.
كما يتناول الفصل الأول أيضاً أنماط التوزيع الجغرافي والقطاعي العام وتحديد درجة التصنيع وأى المراحل الصناعية التي تمر بها البلاد. كما يتضمن الخصائص الجغرافية الكمية للصناعات التحويلية من حيث الكثافة والكم الصناعي ومعامل التنوع الصناعي.
أما الفصلان الثاني والثالث فيعالجان موضوع التوزيع الجغرافي لقطاعات الصناعة التحويلية من خلال تقسيم الصناعات التحويلية إلى صناعات استهلاكية وهي موضوع الفصل الثاني وصناعات وسيطة ورأسمالية وهي موضوع الفصل الثالث وبالتالي فإن هذين الفصلين يكمل بعضهما البعض. كما يتضمن هذان الفصلان موضوع التركيب الحجمي للصناعات التحويلية على المستويين القطاعي والجغرافي.

في حين يتناول الفصل الرابع العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية وهذه العوامل تتمثل في المواد الخام والسوق والنقل والقوي العاملة والسياسة الحكومية ، مصادر الطاقة ورأس المال وموارد المياه والتقدم التكنولوجي.

أما الفصل الخامس فيعالج قضية التوطن الصناعي في جنوب أفريقية ودرجات التوطن للقطاعات الصناعية الرئيسية والعوامل المؤثرة في توطن كل قطاع .

ويعالج الفصل السادس مستقبل التنمية الصناعية في جنوب أفريقية وذلك من خلال العرض لاتجاهات النمو الصناعي في البلاد واستراتيجيات التنمية الصناعية وإمكانات التنمية الصناعية التي تبنى عليها هذه الاستراتيجيات. ثم نعرض نموذج للتخطيط الصناعي في الجمهورية ألا وهي مستعمرة كيوجا. أما النقطة الأخيرة فهي تعالج مستقبل الصناعات التحويلية في جنوب أفريقية ومشكلاتها. وأخيرا خريطة الصناعات التحويلية المقترحة في جنوب أفريقية . أما الخاتمة فتتناول أهم النتائج و التوصيات والمقترحات.

ولقد تبين من الدراسة أن الصناعات التحويلية في جمهورية جنوب أفريقية تتركز تركزا شديداً في أربع ولايات رئيسية هي جوتنج وكوازولونتا والكيب الغربية والكيب الشرقية ، وتستحوذ ولاية جوتنج بمفردها علي نحو نصف الصناعات التحويلية في الجمهورية . ورغم سياسات إعادة التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية منذ نهاية الأربعينيات في القرن الماضي ، إلا أنه لم يحدث إعادة توزيع حقيقية للصناعة التحويلية لأن أهداف هذه السياسات كانت عنصرية أكثر منها تخطيطية تقوم علي أسس التخطيط الإقليمي السليم . ولقد وقف وراء هذا التنظيم المكاني مجموعة من العوامل الجغرافية كان أكثرها تأثيراً عوامل السوق والمواد الخام والقوي العاملة .

ولقد إتضح أيضا أن الصناعات التحويلية في جمهورية جنوب أفريقية في معظمها صناعات قزمية وصغيرة وبالتالي تنسم بمستويات اقتصادية وتكنولوجية بسيطة ومتواضعة ، كما تباينت درجات التوطن الصناعي من ولاية إلي أخرى ففي جوتنج تفوقت الصناعات الوسيطة والرأسمالية علي غيرها وفي كوازولونتا والكيب الغربية تفوقت الصناعات الاستهلاكية علي الصناعات الرأسمالية بينما جمعت باقي الولايات بين توطن الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.

ولقد تبين كذلك أن جمهورية جنوب أفريقية تتمتع بإمكانات كبيرة للتنمية الصناعية تتمثل في مصادر طاقة وفيرة وشبكة نقل ومواصلات جيدة وموارد مياه متاحة إلي حد ما ، وفي سبيل تنمية الصناعات التحويلية إتبعته الحكومة سلسلة من السياسات والمبادرات التي تمثل تحولا من الإعتماد علي مراكز النمو كمواقع للتنمية الصناعية إلي التركيز علي مواقع جغرافية ذات إمكانات كبيرة تقع معظمها بالقرب من الموانئ أو المطارات كما أنها تمثل

تحولا من سياسة إحلال الواردات الموجهة داخليا إلى سياسات التصنيع من أجل التصدير الموجهة خارجيا والتي كانت في جملتها تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية تتمثل في جذب الاستثمار الأجنبي وتوفير فرص العمل ورفع القدرة التنافسية الموجهة نحو التصدير واقتصاد متنامي بصورة متواصلة مع التوزيع الجغرافي المتوازن لمراكز التنمية في الجمهورية .

ولقد فشلت هذه السياسات في تحقيق الأهداف المرجوة منها وإن كان الاستثمار قد تزايد خلال السنوات الأخيرة في حين نمت القيمة المضافة بين ١٩٩٤-٢٠٠٤ بواقع ٢,٥% سنويا بينما نمت القوة العاملة بواقع ١,٢% سنويا وتقدر نسبة صافي الصادرات بنحو ٠,١٨ خلال نفس الفترة وفي استراتيجية قسم التجارة والصناعة في جنوب أفريقية الصادرة في يونيو ٢٠٠٦ بخصوص التنمية الصناعية الإقليمية الجديدة تؤكد علي استغلال بعض المواقع الجغرافية ذات الامكانيات الكبيرة مثل نطاقات التنمية الصناعية ومبادرات التنمية المكانية وكذلك تجمعات صناعية عالية التقنية التي تهدف إلى تنمية البنية الأساسية من أجل تنفيذ وتحفيز المشروعات عالية التقنية مثل تلك الموجودة في برييتوريا. كما تضم الاستراتيجية بعض الحوافز مثل صندوق التنمية الصناعية الإقليمية وصندوق دعم القدرة التنافسية لكن الأهم الذي جاءت به الوثيقة هو مشروع قانون دعم التنمية الصناعية الإقليمية ، فقد أدركت الحكومة أن عدم نجاح مشروعات التنمية الصناعية الإقليمية بعد عام ١٩٩٤ خاصة في نطاقات التنمية الصناعية ومبادرات التنمية المكانية، يتمثل في عدم وجود إطار قانوني لبرامج التنمية الصناعية الإقليمية الأمر الذي أوجد انطباع لدي المستثمرين أن البرنامج يفتقر إلى الرؤية الواضحة ولا يستطع أن يقدم سياسة فعالة.

ومن ثم تحتاج جمهورية جنوب أفريقية لكي تحقق أداءا صناعيا متميزا الأخذ بالاعتبارات التالية علي سبيل التوصيات والاقتراحات:

(١) الاهتمام بالتعليم والتدريب وزيادة الإنفاق علي البحث العلمي كما جاء في استراتيجية القدرة التنافسية وهذا من شأنه أن يقدم لنا عامل على مستوى عال من المهارة ففي كوريا الجنوبية بلغت نسبة الإنفاق علي البحث العلمي ٢,٥% من إجمالي الناتج القومي كما أنها استطاعت ترجمة نحو مليون كتاب في النواحي العلمية والتكنولوجية عن طريق مؤسسة يعمل بها ٣٠٠ مترجم .

(٢) الاهتمام بتعليم وتدريب السود الذين يمثلون 75% من إجمالي السكان وذلك لأن رؤية البنك الدولي تؤكد علي ضرورة الاستثمار في القوة العاملة والذي إذا تم بصورة صحيحة يمكن أن يوفر أساس ثابت للتنمية مستدامة كما أن تعليم السود يمثل مفتاح النمو الاقتصادي السريع في جمهورية جنوب أفريقية .

(٣) التركيز على الصناعات التي تستطيع أن تحقق نمواً اقتصادياً وتوفر فرص العمل في آن واحد. ولعل أبرز هذه الصناعات هي صناعة السيارات فهذا القطاع من شأنه أن يوفر عدد كبير من فرص العمل لأن توفير وظيفة واحدة في صناعة السيارات يؤدي إلى توفير ١٠ وظائف في القطاعات المرتبطة بها فهو قطاع شديد الإرتباطية ومن ثم الاستثمار في صناعة السيارات يعد محرك أساسي للنمو الاقتصادي والصناعي في البلاد.

(٤) تلبية احتياجات السوق الداخلي والإقليمي وقد تبين أن معظم الصناعات المقترحة سائلة الذكر صناعات يحتاجها السوق الداخلي ، أما السوق الإقليمي المتمثل في تجمع السادك يحتاج إلى صناعات استهلاكية بسبب القدرة الشرائية المنخفضة لمعظم سكان التجمع وبالتالي يفضل التوسع في الصناعات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس والصناعات الجلدية . كما أن هناك إحساس متزايد بأن مستقبل السياسة الصناعية يجب أن يكون إقليمي أكثر منه قومي ويشجع ذلك الاتجاه إنشاء منطقة تجارية حرة بين دول السادك بحلول عام ٢٠٠٨ .

(٥) الاهتمام بتفعيل مشروعات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية حيث ينتج عن هذه المشروعات توفير فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين توزيع الثروة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .

(٦) تفعيل برامج التمكين الاقتصادي للسود التي من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد . فقد شجعت ماليزيا التمكين الاقتصادي لمجموعة Bumiputera الإثنية وأعادت توزيع الدخل بين المجموعات الإثنية الأمر الذي جذب الاستثمار الأجنبي بصورة كبيرة إلى البلاد.

(٧) التدخل الحكومي الناجح ، فقد عملت كوريا علي تسييد القطاع الصناعي وتفضيله علي باقي القطاعات الاقتصادية فعندما تتعارض السياسات الاقتصادية مع أهداف التنمية الصناعية تعطي الأولوية للصناعة وعندما تتعرض للإخفاق تمنح القروض التي تدعمها.

(٨) ومن مظاهر التدخل الحكومي الناجح في كوريا هو إذا ما أخفقت شركة ما في تقديم أداء مقبول فإن الحكومة تقوم علي الفور بسحب الدعم والحوافز منها. هذا الأمر يجعل الشركات الصناعية تتسابق لكي تحقق أداء مقبول وتبقي في الإنتاج .

(٩) العمل علي إعادة التوزيع الجغرافي للصناعة وتحقيق مبدأ النمو الإقليمي المتوازن من خلال الموازنة بين امكانات واحتياجات كل إقليم .

(١٠) استغلال الموارد غير المستغلة خصوصا في ولايات ميومالنجا والمبوبو
وشمال غرب مثل الموارد الزراعية والمعدنية .

(١١) البطالة والإيدز والجريمة ثلاث قضايا تخيم علي مستقبل جنوب أفريقية
الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مردها بالأساس إلي عدم المساواة في توزيع الدخل
وبالتالي فإن جنوب أفريقية في حاجة ماسة إلي استراتيجية جادة من شأنها إعادة
توزيع الدخل بصورة تحقق المساواة بين المجموعات الاثنية المختلفة في جنوب
أفريقية وإن كان هذا الأمر يحتاج إلي وقت طويل . إذن فإن أزمة جنوب أفريقية
الاقتصادية في التحليل الأخير هي عدم المساواة بين المجموعات الاثنية المختلفة .
وعليه فإن كل نقطة من النقاط السابقة يمكن أن تؤخذ كأطروحة علمية لدراسات
وبحوث علمية تفصيلية مقترحة تعالج هذه الموضوعات الحيوية في جمهورية جنوب
أفريقية .